

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية للنصف الأول
من العام 2025

29 يوليو 2025



المشاركون:

السيد/ ديفيد شالينور - رئيس المدراء الماليين

السيد/ يوسف ديب - فريق علاقات المستثمرين

المضيف:

السيدة إيلينا سانشيز - المجموعة المالية هيرميس

[GBK Classification: PUBLIC]

إيلينا:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً. أنا إيلينا سانشير. أود نيابة عن المجموعة المالية هيرمس أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من العام 2025. أنه لمن دواعي سروري أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين، والسيد/ يوسف ديب - من فريق علاقات المستثمرين.

وهنا سأترك المجال للسيد/يوسف لبدء اللقاء.

يوسف:

شكراً، إيلينا. مساء الخير ومرحباً بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالإعلان عن أرباح بنك الخليج للنصف الأول من العام 2025. سنبدأ اللقاء اليوم بتسليط الضوء على أهم وأبرز مستجدات البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال النصف الأول من 2025 وسيلي ذلك عرضاً تفصيلياً للنتائج المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. وأود أن ألفت انتباهكم إلى تحديث تطبيق (Webex) حيث أصبح بإمكانكم الآن طرح أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box) بدلاً من الخيار متاح سابقاً المخصص للأسئلة والأجوبة. وبالتالي، يرجى العلم أن كافة الأسئلة والتعليقات ستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وستقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك.

كما يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في **صفحة 9** من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي أسئلة لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ ديفيد تشالينور. ديفيد؟

شكراً يوسف.

ديفيد:

صباح الخير ومساء الخير جميعاً.

شهد النصف الأول من العام 2025، تغييرات كثيرة في البيئة التشغيلية نظراً لتصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وعدم استقرار أسعار النفط مما ساهم في زيادة التقلبات في الأسواق الإقليمية وتغير أولويات الدول بتخصيص مواردها المالية، الأمر الذي أثر على ثقة المستثمرين بالسوق والتهيئة لبيئة استثمارية أكثر حذراً. وعلى الصعيد المحلي، كان للتطورات السياسية المالية أيضاً دوراً في التأثير على أوضاع السوق، فالإصدارات الحكومية الأخيرة لأدوات الدين العام المحلية التي تقدر بنحو 600 مليون د.ك، وأخرى دولية محتملة بقيمة 6 مليارات دولار أمريكي من المتوقع أن تدعم هذه الإصدارات الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية الرأسمالية للقطاعات الحيوية بما في ذلك البنى التحتية والسكنية والخدمات اللوجستية. وبالتالي سيسرع ذلك عجلة النشاط الاقتصادي، إضافةً إلى تمكين البنوك من المشاركة في تمويل

[GBK Classification: PUBLIC]

المبادرات الوطنية بشكل أسرع. كما يمكن لهذه الأدوات أن توفر للبنوك مرونة إضافية في إدارة ميزانياتها العامة والاستفادة من فرص التمويل المتاحة.

تماشياً مع الزخم، بلغ إجمالي قيمة العقود الممنوحة في النصف الأول من عام 2025 نحو مليار دينار كويتي — مسجلاً زيادة بنسبة 30% على أساس سنوي. وقد كان هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بالاستثمارات في البنية التحتية، مع تركيز على تحديث قطاعات النفط والغاز، الطاقة والمياه، وقطاع النقل.

وعلى ضوء ذلك، وبالرغم من الضغوط على هوامش الربح في القطاع المصرفي، إلا أن نتائجنا المالية تعكس قوة التنفيذ والأسلوب الحكيم في إدارة عمليات البنك، فقد واصلنا الحفاظ على نهج متوازن بين الرغبة بتوسيع محفظة الإقراض وبين جودة الأصول، الأمر الذي يضمن لنا مرونة محفظة القروض. وتؤكد النسبة المنخفضة للقروض غير المنتظمة لدينا ومستويات التغطية المرتفعة مقابلها فعالية إدارة المخاطر وحرصنا الدائم على تحقيق الاستقرار المالي.

نحن نعمل أيضاً على تعزيز جهوزيتنا للتحويل المحتمل إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في حال حصولنا على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية والمساهمين. ونقوم لهذا الغرض بدراسة الأنظمة، والهياكل الرئيسية للحكومة، والمهارات البشرية اللازمة. كما نقوم بتقييم جميع العوامل التشغيلية والسوقية بكل عناية لضمان جهوزيتنا بالكامل لهذا التحويل في حال حصولنا على الموافقات اللازمة. ونواصل في الوقت نفسه تقديم حلول مصرفية عملية مع الحفاظ على مستوى عالٍ من المرونة للاستجابة بفعالية لظروف السوق المتغيرة. ونتطلع لهذه الخطوة الاستراتيجية المحتملة التي نراها فرصة مميزة لتوسيع نطاق منتجاتنا وتقديم خدمة أفضل لشريحة متنامية من العملاء في السوق المحلية.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا مؤخراً بإبرام مذكرة تفاهم مع بنك وربة تتضمن كافة أسس مناقشاتها ونيتهما على التعاون لدراسة مقترح الاندماج بشكل مستقل وبما يحقق أكبر منفعة لمساهمي ومستثمري كلا البنكين، وذلك في إطار ضوابط متوافقة مع جميع اللوائح الرقابية.

بعد ذلك، أعلننا أمس عن حصولنا على موافقة بنك الكويت المركزي لتعيين جهات استشارية عالمية متخصصة والتي تتمتع بالمؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهمة دراسة جدوى الاندماج واعمال الفحص النافية للجهالة لعملية الاندماج المحتملة.

من حيث القوة المالية والمرونة التشغيلية لبنك الخليج، تم تأكيد تصنيفنا الائتماني خلال العام من قبل وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، وهي وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني "تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A" مع نظرة مستقبلية مستقرة، في حين ثبتت وكالة "موديز" تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك في المرتبة "A3" مع نظرة مستقبلية إيجابية. كما ثبتت وكالة "كابيتال إنتلجنس" تصنيف العملة الأجنبية على المدى الطويل للبنك عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، الأمر الذي يؤكد استقرار البنك وممارساته السليمة لإدارة المخاطر.

وأخيراً، واصلنا تطوير المبادرات التي تتماشى مع احتياجات عملائنا وتوقعاتهم المتغيرة. وخلال هذا الربع، نحن

فخورين بحصول بنك الخليج على جائزة "أفضل تطبيق وتجربة مصرفية عبر الهاتف المحمول" من منصة معلومات الأعمال MEED. ويعكس هذا التقدير اعترافاً باستثمارنا المستمر في الابتكار الرقمي وبجهودنا المبذولة لتقديم تجربة مصرفية سلسلة وآمنة لعملائنا ومتاحة عبر جميع القنوات.

والآن، سأناقش بياناتنا المالية للنصف الأول من 2025 بمزيد من التفصيل.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 2، يمكننا أن نرى التغيير في صافي الربح من 28.2 مليون إلى 24 مليون والذي يمثل انخفاضاً بمقدار 4.2 مليون أو بنسبة 15%، مما يعني تحسناً من الربع الأول الذي بلغت في نسبة الانخفاض 27%.

ويتحليل العناصر الماثلة أمامنا، يتضح أن التراجع الأكبر سُجل في إيرادات الفوائد بمقدار 13.7 مليون يليه الزيادة في المصروفات التشغيلية بمقدار 2.6 مليون، والتي كانت بمعظمها مدفوعة ببند المصروفات الأخرى.

ولكن في مقابل ذلك، هناك انخفاضاً في كل من مصروفات الفوائد بمقدار 8.8 مليون، وفي التكاليف الائتمانية بمقدار 3.1 مليون، وفي المخصصات العامة بمقدار 0.3 مليون.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 3، أمامنا تحليل مفصل لبيان الدخل.

على السطر 1، نرى أن إيرادات الفوائد قد انخفضت بمقدار 13.7 مليون أو بنسبة 7% في النصف الأول مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى تأثير عملية إعادة تسعير القروض استجابةً لتخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس على الدينار الكويتي، وبمقدار 100 نقطة أساس على الدولار الأمريكي فيما بين سبتمبر وديسمبر من العام الماضي علماً أن إيرادات الفوائد قد تحسنت عن الربع الأول من 2025 بمقدار 2 مليون أو 2%، لتصل إلى 94.6 مليون.

على السطر 2، انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 8.8 أو 7% في النصف الأول من 2025 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعلى أساس ربع سنوي، انخفضت مصروفات الفوائد بمقدار 0.5 مليون أو 1% في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول. ويمثل هذا الانخفاض ثالث فترة مرحلية متتالية تنخفض فيها مصروفات الفوائد منذ بلوغها أعلى مستوى لها على الإطلاق في الربع الثالث من عام 2024، مما يمثل تطوراً إيجابياً.

على السطر 3، بلغ صافي إيرادات الفوائد 72.7 مليون، مما يعني انخفاضاً بنسبة 6% في النصف الأول من العام مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. ولكن على أساس ربع سنوي، نجد أن صافي إيرادات الفوائد قد ارتفعت بمقدار 2.5 مليون أو 7% مقارنة بالربع الأول من العام.

على السطر 4، انخفضت الإيرادات من غير الفوائد بمقدار 0.2 مليون، أو بنسبة 1% لتبلغ 19 مليون في النصف الأول من 2025، مدفوعة بشكل أساسي بانخفاض الإيرادات من العملات الأجنبية. وبالرغم من ذلك، سجل صافي الإيرادات من الرسوم والعمولات نمواً بنسبة 2% خلال نفس الفترة.

على السطر 5، انخفض الدخل التشغيلي للنصف الأول من 2025 بمقدار 5.1 مليون أو بنسبة 5% حيث بلغ 91.8 مليون، ومع ذلك نجد أن الدخل التشغيلي قد تحسن في الربع الثاني بمقدار 3.8 مليون أو بنسبة 9% مقارنة بالربع الأول.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 2.6 مليون أو بنسبة 6% في النصف الأول من 2025 مقارنة بنفس الفترة العام الماضي ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع بند المصروفات الأخرى.

على السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل الأخذ بالمخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 7.7 مليون أو 15% ليصل إلى 44.9 مليون في النصف الأول من 2025 إلا أنه ارتفع بمقدار 3.2 مليون أو 15% في الربع الثاني مقارنة بالربع الأول.

على السطر 8، بلغت التكلفة الائتمانية 17.6 مليون في النصف الأول من 2025 مما يعكس انخفاضاً قدره 3.1 مليون أو 15% مقارنة بالعام الماضي. ويعزى هذا التحسن بشكل كبير إلى ارتفاع المبالغ المستردة من القروض في قطاع الشركات. وعلى أساس ربع سنوي، نجد التكلفة الائتمانية قد انخفضت بمقدار 2.6 مليون أو 26% مقارنة بالربع الأول.

وعلى السطر 9، انخفضت المخصصات العامة بمقدار 0.3 مليون في النصف الأول من عام 2025 ويرجع ذلك أساساً إلى نمو أبطأ لمحفظة القروض مقارنة بالعام الماضي علماً أنه يتعين وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي تخصيص 1% من رأس المال الإضافي ضمن المخصصات العامة لتغطية القروض غير الحكومية المسجلة خلال الفترة المرحلية.

بالانتقال الى الصفحة رقم 4، يمكننا الاطلاع على الميزانية العمومية للبنك.

على السطر 7، نجد صافي القروض والسلف البالغ 5.7 مليار قد ارتفع بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبنسبة 4% منذ بداية العام حتى تاريخه، وتظل أعمال قطاع الشركات هي المحرك الأساسي لهذا النمو في محفظة قروض البنك.

على السطر 12، نرى أن إجمالي الأصول قد انخفض بنسبة 2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وكذلك منذ بداية العام حتى تاريخه حيث وصل إلى 7.3 مليار. وبالنسبة للانخفاض منذ بداية العام حتى تاريخه، فهو يعزى في المقام الأول إلى انخفاض أرصدة النقد والنقد المعادل.

على السطرين 14 و15، بلغ إجمالي الودائع 5.4 مليار، أي انخفض بمقدار 184 مليون أو بنسبة 3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ونلاحظ تحسناً في نسبة الحسابات الجارية وحسابات التوفير لدينا حيث ارتفعت من 27.7% كما في الربع الرابع من 2024 إلى 28.5% كما في الربع الثاني من العام الحالي. وهذا التحسن تجاوز أداء القطاع المصرفي الذي شهد تغييراً في هذه النسبة من 30% في الربع الأخير للعام 2024 إلى 30.2% في نهاية مايو من العام الحالي.

على السطر 16، ارتفع بند الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 23% مقارنةً بنفس الفترة العام الماضي، وبنسبة 46% منذ بداية العام حتى تاريخه، ويعزى السبب في المقام الأول إلى حصول البنك على تسهيلات قرض مشترك غير مضمون طويل الأجل بقيمة 650 مليون دولار أمريكي خلال الربع الأول من هذا العام.

بالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.4% كما في نهاية الربع الثاني 2025 حسبما هو موضح في السطر 23، أي أعلى بنسبة 0.2% عن العام الماضي. كما لا تزال نحتفظ بنسبة جيدة لإجمالي التغطية والتي تبلغ 317% شاملةً إجمالي المخصصات وتغطية الضمانات.

والآن، **بالانتقال إلى الصفحة رقم 5**، يمكننا أن نرى في الرسم البياني على اليسار أنه كما في 30 يونيو 2025، بلغت المخصصات الإضافية 96 مليون وهي تمثل نسبة 35% من المخصصات العامة.

بالنظر إلى الرسم الموجود أعلى الصفحة على اليمين، نجدون أن نسبة قروض المرحلة الأولى قد انخفضت إلى 95.4% بينما ارتفعت قروض المرحلة الثانية إلى 3.2%، وارتفعت قروض المرحلة الثالثة إلى 1.5%، وذلك مقارنةً بـ 31 ديسمبر 2024، علماً أن معظم قروض المرحلة الثالثة تتألف من قروض قطاع الأفراد.

يوضح الرسم الموجود في الجانب الأيمن السفلي من الصفحة التطور الزمني الحاصل في قروض المرحلة الثانية والثالثة، فتجدون أن نسبة قروض المرحلة الثانية قد ارتفعت من أدنى مستوى لها على الإطلاق البالغ 1.9% ولكنها لا تزال أقل بكثير عند مقارنتها بالنسب السابقة. أما قروض المرحلة الثالثة فلا تزال منخفضة ومحافظة على استقرارها.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 6، في أعلى اليسار، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال لدينا 14.6%، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

في أسفل اليسار، نرى أن نسبة كفاية رأس المال لدينا قد بلغت 16.8%، وهي أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن كلا النسبتين غير شاملتين الأرباح المرحلية للنصف الأول من 2025.

وقد انخفضت قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، الموضحة في أعلى اليمين، بنسبة 0.1% منذ بداية العام حتى تاريخه.

في أسفل اليمين، بلغت نسبة الرفح المالي لدى البنك 9.6% كما في 30 يونيو 2025، وهي أقل قليلاً من مستوى الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 البالغة 9.8%، ولكنها أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي المطلوب والبالغ 3%.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 7، يمكننا أن نرى النسب الرئيسية للسيولة. ويوضح الرسم على الجانب الأيسر المتوسط اليومي لنسبة تغطية السيولة ربع السنوية، والبالغ 221%، وعلى الجانب الأيمن، يمكننا رؤية نسبة صافي التمويل المستقر البالغة 108%. ولا تزال كلتا النسبتين أعلى من الحد الأدنى الرقابي البالغ 100%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وقدرته في الحصول على التمويل.

[G]

وبذلك نرى أن الأداء المالي لبنك الخليج للربع الثاني من العام يعكس استمرارنا في المحافظة على ضوابط منح الائتمان والكفاءة التشغيلية. ومع دخولنا النصف الثاني من العام، نؤكد حرصنا على اتباع مبادئ الإدارة السليمة للمخاطر والعمل على تنفيذ الأولويات وتلبية احتياجات عملائنا. والآن، سأعود إلى يوسف للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

يوسف: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في صندوق المحادثة (Chat Box).

وسوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول ترتيبها وجمعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والآن سننتقل إلى الأسئلة.

يوسف (س1): ورد سؤال حول صافي هامش الفائدة، هل يمكنكم شرح العوامل التي أثرت على وضع الهامش خلال الربع الثاني على أساس متتالٍ؟ ديفيد؟

ديفيد (ج1): شكراً يوسف.

خلال لقاء الربع الأول من العام ذكرت أنه بإمكاننا أن نتوقع زيادة في هامش الفائدة في الربع الثاني، وقد تحقق ذلك بالفعل كون الهامش قد ارتفع بشكل كبير بإجمالي 14 نقطة أساس من الربع الأول فهو يبلغ الآن 204 نقطة أساس، وهذا الرقم يتماشى إلى حد كبير مع مستويات الربع الرابع. ويأتي هذا الارتفاع مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض متتالٍ في تكلفة التمويل البالغة 9 نقطة أساس، ويعزى ذلك أساساً إلى الاستمرار بإعادة تسعير الالتزامات عند استحقاقها وفقاً لتخفيض سعر الفائدة. هذا بالإضافة إلى التحسن في عائدات إجمالي الدخل البالغ 4 نقطة أساس من ربع سنوي لآخر.

الآن، وعلى الرغم من أننا شهدنا انخفاضاً في تكلفة التمويل خلال الربع الثاني، أصبح السوق مؤخراً تنافسياً جداً مما أدى إلى زيادة تكلفة الودائع الجديدة، وإذا استمر هذا الاتجاه، فقد نواجه بعض الضغوط على الهوامش حتى في غياب التخفيضات في معدلات الفائدة المرجعية. وكما ذكرنا سابقاً، فإن تأثير تخفيض أسعار الفائدة المرجعية بمقدار 25 نقطة أساس على صافي إيرادات الفوائد يبلغ حوالي 2.5 مليون د.ك، بافتراض تغيير موازٍ على كلا الجانبين من الميزانية العامة.

يوسف: شكرا لك يا ديفيد.

(استراحة قصيرة)

[GBK Classification: PUBLIC]

يوسف (س2): لدينا أسئلة تتعلق بالتكلفة الائتمانية وجودة أصول البنك؟ ديفيد؟

ديفيد (ج2): انخفضت التكلفة الائتمانية 15% من النصف الأول 2024 إلى النصف الأول من 2025. كما انخفضت بحوالي 26% من الربع الأول إلى الربع الثاني من 2025.

وكما سبق أن ذكرت عدة مرات في لقاءات سابقة وعلى مدى عام كامل على الأقل حتى الآن، تتركز الغالبية العظمى من تكاليف الائتمان للبنك في محفظة الأفراد وقد استمر هذا الوضع في الربع الثاني. ومع ذلك، فإن التكلفة الائتمانية للربع الثاني من العام لقطاع الأفراد كانت الأدنى منذ الربع الثالث للعام 2023، وهذه علامة مشجعة. ولكن أظن أنه ربما من السابق لأوانه افتراض أن مستويات الربع الثاني ستمثل مستوى مرجعي جديد للاتجاهات المستقبلية، ولكن بالطبع هي نتيجة إيجابية للربع الثاني.

بالنسبة لقطاع الشركات، لا تزال محفظة القروض في وضع ممتاز مع ظهور حجم لا يذكر من القروض غير المنتظمة الجديدة. وقد قام البنك بتنظيف محفظة القروض المتوارثة المتعثرة لعملائه من الشركات في العام 2024 مما جعل محفظة القروض لديه في وضع جيد للغاية من منظور جودة الأصول. وفي هذا الربع من العام، فقد شهدنا ارتفاعاً بسيطاً في قروض المرحلة الثانية والتي كانت نتيجةً لتخفيض التصنيف الائتماني لإحدى الشركات المقترضة من البنك. ولكن حصلنا على ضمانات توفر تغطية كاملة تماماً مقابل هذه التسهيلات وبالتالي، إذا انتقل هذا الانكشاف إلى قروض المرحلة الثالثة لن يكون هناك أي تأثير على التكلفة الائتمانية للبنك، علماً أن نسبة قروض المرحلة الثانية الحالية البالغة 3.2% منخفضة جداً، سواء مقارنةً بالسجل السابق للبنك أو مقارنةً بالبنوك الأخرى في القطاع المصرفي.

وبشكل عام، لا تزال نسبة القروض غير المنتظمة لدينا منخفضة جداً عند 1.4% مقابل إجمالي تغطية مرتفعة شاملة الضمانات تبلغ 317%.

بالنسبة إلى التوقعات التي ذكرناها في بداية العام بأنه من المرجح أن تتخفف التكلفة الائتمانية للسنة المالية 2025 من نطاق 60 إلى 70 نقطة أساس، وهي تمثل انخفاضاً كبيراً عن 75 نقطة أساس في السنة المالية 2024. وبالنسبة للنصف الأول من العام، بلغت هذه التكلفة 61 نقطة أساس، وبالتالي نرى توقعاتنا بالنسبة للعام بأكمله من 60 إلى 70 لا تزال مناسبة في هذه المرحلة.

يوسف: شكرا لك يا ديفيد.

يوسف (س3): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بنمو محفظة القروض وتحديدًا تباطؤ النمو على أساس متتالٍ إلى 1%. كيف تتوقعون أن يتطور نمو القروض في النصف الثاني من عام 2025؟ ديفيد؟

ديفيد (ج3): شكرا يوسف.

في الربع الثاني، وصلنا جهودنا في تنمية محفظة القروض. وبلغ النمو منذ بداية العام حتى تاريخه 3.8% للنصف الأول من 2025. والآن، وعندما نقارنها بالنصف الثاني من العام الماضي، الذي انخفض بنسبة 1.8%، نرى أن

[GBK Classification: PUBLIC]

النصف الأول من 2025 شهد تعافياً قوياً من النصف الثاني للعام الماضي. ويعزى هذا التعافي إلى نشاط البنك في قطاع الشركات الذي نما بنسبة 7.2% منذ بداية العام حتى تاريخه مقارنةً بنمو السوق الذي بلغ 5.1% حتى نهاية مايو 2025. وعليه، اكتسبنا حصة سوقية في قطاع الشركات هذا العام وكذلك العام الماضي. كما عقدنا صفقات أكبر محلياً وكانت القروض التي منحناها بالعملات الأجنبية أقل من العام الماضي.

وبالنسبة للنمو في قطاع الأفراد، فهو لا يزال يمثل تحدياً في البيئة الحالية، ووفقاً لبيانات بنك الكويت المركزي، بلغ النمو في قطاع الأفراد 1.2% فقط حتى نهاية مايو 2025 مما قد يعكس الارتفاع في أسعار الفائدة الحالية والمستقبلية على السواء.

وبالنسبة للنظرة المستقبلية لنمو إجمالي القروض لعام 2025 بالكامل، كنا قد توقعنا نمو محفظة القروض في خانة الأحاد، ونحن حالياً في المسار الصحيح لتحقيق هذا النمو.

يوسف: شكراً لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لتلقي المزيد من الأسئلة.

(استراحة قصيرة)

يوسف (س4): وردنا سؤال؛ هل يمكنك تأكيد التوقع بشأن تكلفة المخاطر عند 60 إلى 70 نقطة أساس لعام 2025 بالكامل؟ ديفيد؟

ديفيد (ج4): نعم، هذا صحيح. لقد قدمنا توقعاً يتراوح بين 60 و70 نقطة أساس، وفي النصف الأول كنا عند حوالي 61 نقطة.

يوسف: شكراً لك يا ديفيد.

يوسف (س5): وردتنا أسئلة حول المصروفات التشغيلية. ديفيد؟

ديفيد (ج5): شكراً يوسف.

شهدنا ارتفاعاً في إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 6% في النصف الأول من 2025 مقارنةً بالنصف الأول من 2024. وعندما ننظر إلى توزيع هذه المصروفات، يمكننا أن نرى أن مصروفات النشاط الاعتيادية مثل مصروفات الموظفين والإشغال قد تم إدارتها بكفاءة نتيجة لبرنامج تحسين التكلفة الذي يتبعه البنك والذي بدأ خلال العام 2024.

كما إن غالبية الزيادة في هذه المصروفات بالمقارنة في العام السابق تعزى إلى مصروفات غير متعلقة بالنشاط الاعتيادي مثل الاستهلاك، والتي كانت مدفوعة بشكل كبير باستكمال برنامج التحول الرقمي الخاص بالبنك، وكذلك ببند المصروفات الأخرى. وهذا البند يتعلق في المقام الأول بأتعاب الجهات الاستشارية وزيادة الاستثمار في الخدمات المصرفية للأفراد لدينا لتعزيز جهود معاودة النمو المستقبلي عندما تتحسن ظروف السوق.

واعتقد أنه مع التحول المحتمل للبنك إلى مصرف إسلامي إلى جانب الاندماج المقترح، من الأرجح أن نرى مستويات أعلى فعلياً في المصروفات التشغيلية في النصف الثاني من العام مقارنةً بالنصف الأول. ولكننا سنواصل اتباع مبدأ

[GBK Classification: PUBLIC]

تحسين التكلفة في مصروفات الأنشطة الاعتيادية كي نتمكن بأكبر قدر ممكن من تخفيف الزيادة المحتملة.

أما الزيادة في نسبة التكلفة إلى الدخل في النصف الأول من العام، فهي تعزى بشكل رئيسي إلى إعادة تسعير الأصول من جهة الدخل إضافةً إلى ارتفاع طفيف في بند المصروفات الأخرى التي قمت بشرحها للتو. ومع ذلك، فقد شهدنا تحسناً في نسبة التكلفة إلى الدخل في الربع الثاني مقارنةً بالربع الأول مع تعافي الهامش، لكنني أعتقد أن التوقعات لكامل العام تشير إلى أن هذه النسبة سترتفع عن مستويات السنة المالية 2024.

شكرا لك يا ديفيد.

يوسف:

أعتقد أننا قد غطينا غالبية الموضوعات والأسئلة التي طرحت اليوم خلال اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، بإمكانكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين الخاصة بنا على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لذلك. شكرا جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

وبهذا نختتم اللقاء لهذا اليوم.

